فى ندوة «العالم اليوم» عن المشاركة المصرية - الأوروبية

2-1

تصاعدت حدة الجدل حول اتفاقية المشاركة المصرية - الاوروبية.. وامتلأت الصحف بجميع اتجاهاتها بوجهات نظر متباينة فهناك من يؤيد الاتفاقية ويعتبرها الحل السحرى لمشاكلنا الاقتصادية فريق آخر ينادى بضرورة التحوط واتخاذ الإجراءات التى تكفل الاستفادة من الاتفاقية والابتعاد عن مخاطرها وفريق ثالث يرى إنها خطر داهم يجب تفاديه وأنها تنطوى على مواد لو تم تطبيقها لانتقصت من حقوقنا السيادية.

كل هذا يتم رغم أن نصوص الاتفاقية لم تعرض على الرأى العام ولم يقرأها أحد وهو الأمر الذى اضفى ظلالا من الشك عليها.. وللخروج من هذا الكهف وبحثا عن الحقيقة عقدت «العالم اليوم» هذه الندوة المهمة.

اتفاقية المشاركة الأوروبية.. المصرية لا تنتهك السيادة الوطنية!

السفير جمال بيومى:

اقول وبكل أمانة إن كثيرا من الصحف لم تتوخ الدقة فى تناول موضوع اتفاق الشاركة هذا فحسب بل إن البعض لم يلجأ فقط إلى توجيه الانتقادات لاسلوبنا فى التفاوض، بل ذهب إلى حد التجريح الشخصى الذى طال عشرين خبيرا ووكيل وزارة اضافة إلى اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات وجمعيات رجال الأعمال وهؤلاء جميعهم يشتركون فى عمليات التفاوض ورغم ذلك تم اتهامنا بالتفريط فى الامانة الوطنية.

وأنه علينا فى البداية أن نسأل أنفسنا ما وضع علاقتنا مع أوروبا الآن وهناك سؤال آخر وهو ماذا يوجد فى الاتفاقيات الأخرى؟ وماذا أخذت الدول التى وقعت اتفاقيات بالفعل.. وهى تونس ثم المغرب واسرائيل اضافة إلى تركيا، ولكن قبل أن نتطرق إلى هذا الموضوع أحب أن اشير إلى أن ما تمت الموافقة عليه فى اتفاقية الشاركة نحن ملتزمون به فى الجات.. والشق الثانى يتعلق بمشكلة السياسات الداخلية المصرية والتى ينبغى تطويرها، لانه بدون تطوير هذه السياسات لن نستطيع أن نرفع من معدلات الصادرات أو نستفيد من اتفاقيات الشراكة مع أوروبا حيث سيتم تحرير صادراتنا من الزهور كما أن الاتحاد الاوروبى طلب تحرير شركة مصر للطيران لانها تناقض ثلاثة اضعاف الرسوم وايضا طلبوا تسهيلات من الجمارك لانها تعاملهم كتجار وليس كزراع، اضافة إلى ضرورة وجود تسهيلات من جانب الحجر الزراعى.

وأؤكد أنه عند الموافقة على هذا الاتفاق لابد أن يكون لدينا جمارك متطورة وتشريعات عمل وإجراءات سريعة فمصر لا تقوم بعمل اتفاق جديد يحدد العلاقة بينها والاتحاد الاوروبى ولكن هو فى الاصل اتفاق يجدد ويقوى علاقتنا بالاتحاد الاوروبى فنحن منذ عام 1977 وقعنا اتفاقا مع الاتحاد الاوروبى يتيح لنا مزايا تفضيلية بمعنى ان نصدر جميع صادراتنا الصناعية الى دول الجموعة دون جمارك ماعدا الغزل والنسيج وقد استفادت مصر من هذه الاعفاءات الجمركية.

الصادرات والواردات

العالم اليوم: لكن هذه الاعفاءات لم يكن لها مردود كبير ومحسوس على زيادة الصادرات المصرية؟

السفير بيومى هناك معيار تغطية الصادرات للواردات فتغطية صادراتنا لوارداتنا فى المنطقة العربية والمنطقة الاوربية هى افضل ما يمكن فهى فى الاول تكاد تقترب من 40 الى 45٪ وفى الثانية تكاد تصل الى 36٪ اما المناطق الاخرى ومنها المنطقة الامريكية فهى لا تكاد تقترب من 15 الى 17٪ وامريكا اللاتينية 6٪.. اذن الحماية الشديدة التى تم تطبيقها على الصناعة المصرية من خلال الجمارك لم تفلح فى اصلاح الخلل فى الميزان التجارى ونتيجة لذلك نجد ان القطاع الصناعى المصرى يصدر فقط حوالى 6٪ من انتاجه فى حين انه يوجه نحو 94٪ من انتاجه للسوق المحلى وهذا يعنى ان السياسة كلها مبنية على سوق محلى.. ومع هذا فالمنطقة الاوروبية كانت من افضل المناطق لتغطية الصادرات فى مقابل الواردات.

■ العالم اليوم ولكن هل هناك امل فى زيادة صادراتنا الى اوروبا فى تلك التطورات العالمية الجديدة وهل نستطيع الحصول على اعفاءات جمركية جديدة؟

— السفير جمال بيومى بعد مرور اكثر من 20 عاما على اتفاق عام 77 وهو غير محددا لمدة زمنية حدثت العديد من التطورات التطور الاول هو جولة اورجواى حيث اصبح هذا الاتفاق غير مساير لاتفاقية الجات فى كثير من بنوده، التطور الثانى هو اتجاه الاتحاد الاوروبى لعمل منطقة تجارة حرة مع عدد من الدول المتوسطية تضم 41 دولة و800 مليون مستهلك ومن هنا فامامنا فرصة لتوسيع وزيادة حجم صادراتنا فى ظل الوضع الجديد.. وقد حصلنا على اعفاء جمركى للمنسوجات منذ اشهر قليلة وكذلك الحالى بالنسبة للارز والبرتقال.. ولابد ان اؤكد الاتفاق 1977 يتيح التصدير مع وجود اعفاءات جمركية ومن هنا فلابد ان نوجد اتفاقا يحل محله ونحن نحرص على الحصول على فترة انتقالية طويلة لتخفيض جمركنا وهناك تفاوض حاليا على جعلها تصل الى 10 سنوات والعرض الاوروبى يقترح 8 سنوات أما العرض المصرى فيقترح ان تكون مدة الفترة الانتقالية 15 سنة فى حين أن فريق التفاوض طلب ان تكون بعد 16 سنة ثم 3 سنوات للتصديق عليها لتصل اجمالى الفترة الانتقالية الى 19 سنة وأؤكد ان تحرير التجارة مع الاتحاد الاوروبى لابد ان تسبقه عمليات التحديث أو التحسين وقد حصلنا خلال الثلاث سنوات السابقة على 100 مليون يورو لتحسين وتحديث التعليم و110 ملايين يورو لتحديث البنية الاساسية و155 مليون يورو للصندوق الاجتماعى ثم 250 مليون لتحديث الصناعة وسوف يقدم بنك الاستثمار الاوروبى 420 مليون يورو اخرى فى شكل قروض ومن هنا سوف ننفق على برنامج تحديث الصناعة الجوية 840 مليون دولار من الآن وحتى 16 نوفمبر 2003 كما ان قواعد المنشأ التى تتفاوض عليها هى نفسها القواعد التى كانت موجودة منذ عام 1977 ايضا تم الحصول على استثناءات جديدة لعشر صناعات كما اضيف اليها قواعد منشأ اخرى تسمح لنا ان نتراكم مع دول عربية ومتوسطية اخرى خاصة التى تريد الدخول فى الاتفاق بمعنى انه فى حالة انتاج سلعة معينة يكون المكون المحلى فيها بنسبة 60٪ وهذا لا يمكن بل وفى ضوء الاتفاق يمكن ان يتم تصنيع هذه السلعة بمكونات مصرية واوروبية فى نفس الوقت.. كما ان الاتفاق سوف يضيف الى المسار العربى ويقوى عمليات التكامل المشتركة وقواعد المنشأة الموجودة هى نفسها القواعد المصرية ولكن تم ادخال بعض التعديلات عليها.

تحرير قطاع الخدمات

السفير بيومى هناك اتجاه لتحرير تجارة الخدمات ولكن هذا لا ينطبق على البنوك والتأمين كما تم الاتفاق على حرية انتقال رؤوس الاموال اضافة الى تطوير الجمارك كما اننا لن نعطى اى تنازلات بخصوص حماية الملكية الفكرية، علاوة على منع عمليات الهجرة غير الشرعية، وهناك شق اخر فى الاتفاق ننادى من خلاله بضرورة معاملة أبناء الجالية المصرية معاملة عادلة ونحن نحرص على ضمان جميع حقوق هذه الجالية لانهم ابناء مصر فى النهاية كما ان سمعة المصرى فى اوروبا جيدة.

كما انه فى هذا السياق كما هو معروف فنحن لدينا ثلاثة ملفات مهمة وهى الزراعة والصناعة والسلع الزراعية المصنعة وبالنسبة للصناعة فإن الاتفاق ينص على رفع درجة التحرير الفعلية للصناعة المحلية وهذا الاتفاق سوف ينفذ على 19 سنة وفى بداية الثلاث سنوات الاولى سيتم ازالة الجمارك المفروضة على المواد الخام والالات ثم بعد ذلك تبدأ فى ازالة الجمارك المفروضة على المكونات والتى تشمل اجزاء من الالات او الحصانة ويستغرق ذلك مدة تبدأ من السنة الرابعة الى السنة العاشرة.

وسوف يكون هناك دعم ايضا وهذا يعنى ان انتاج اى سلعة فى مصر سيصحبه تخفيض فى الجمارك لتصل الى صفر وسوف يكون هناك دعم فى فئة الرسوم الجمركية من 1 الى 10٪ وكذلك فئة الرسوم الجمركية من 10 الى 30٪ وهذا يعنى وجود اعفاءات جمركية من 10 الى 30٪، وهذا يعنى وجود منافسة حقيقية.. وهناك نقطة اخرى اود التركيز عليها وهو بعد مرور 9 سنوات على توقيع الاتفاق تبدأ فى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع النهائية مثل الثلاجة والتليفزيون والغسالة، ومن هنا فالفترة الاولى التى تعمل على اساسها تركز على تخفيض التكلفة وكذلك ادخال برنامجين لتحديث الصناعة بشكل عام، واؤكد انه لا توجد فائدة رابعة، والفائدة الرابعة كانت حلا سياسيا لمشكلة اقتصادية لانه كانت هناك توجيهات لدينا بعدم تحرير السجائر او الكحول او السيارات، فالكحول حرام والسجائر كيماوية والسيارات خاصة القارهة لانها استفزازية.. وعندما جاء رئيس المفوضية الاوروبية الى القاهرة فى فبراير 1998 قابل رئيس الوزراء السابق الجنزورى ووزير الصناعة وكذلك الرئيس مبارك وكانت هناك تعليمات بالا تكون هناك قائمة سلبية، كما يشمل الملف الصناعى برنامجا لتحديث الصناعة يهدف الى رفع قدرة الصناعة المصرية وتحسين جودتها للمنافسة العالمية مشيرا الى وجود برنامج آخر لتنمية الموارد البشرية والاهتمام بتدريب العمالة، وقد حصل الصندوق الاجتماعى للتنمية على مخصصات مالية لتنفيذ جزء من هذا المشروع، اضافة الى تدعيم البحث العلمى وتشجيع البحوث مشيرا الى ان متوسط التمويل الأوروبى يرتفع من 50 مليون دولار سنويا الى ما بين 80 الى 100 مليون دولار بما يساوى عشرة اضعاف حجم المساعدات الاخرى، وهذا ما يتعلق بالملف الصناعى.

وناتى الى النقطة الثالثة التى تتعلق بالسلع الزراعية المصنعة، وهى أوسع من حيث المفهوم الذى يتعلق بالصناعات، وقد وجدنا ان السياسة الاوروبية شديدة التعقيد فى السلع الزراعية حيث يوجد لديها اشكال اجتماعية وسياسية خاصة بالقطاع الزراعى نظرا لان مستوى المعيشة لهذا القطاع منخفض جدا، ولا يستطيع ان ينهض بنفسه، كما ان هناك هجرة من الزراعة للصناعة وبالتالى فالحكومات الأوروبية تقدم دعما لهذا القطاع، وهذا الدعم ليس دعما اقتصاديا او زراعيا، لكنه دعم له شقان الاول سياسى والثانى اجتماعى، ونحن لا نستطيع معارضته لسببين الاول انه يمثل سياسة اساسية لكل دول الاتحاد الاوروبى بدليل انه يقدم لها 60 مليار دولار فى شكل دعم ونحن نحاول ان ندعم قطاع الزراعة بهدف التوصل الى انتاج على قدر عال من الجودة ومنافسة عالمية. كما ان هناك صعوبة فى تضييق الطريق على الجزء الصناعى المتعلق بسلعة مثل المكرونة أو اية سلعة مشابهة وانه ينبغى ان يكون هناك تعاون على اساس توافر قدر معقول من الخبرة وايضا طرح سعر مناسب لهذه السلعة اضافة الى اهتمام بموضوع التسويق وما يصاحبه من عمليات وقد اتفقنا مع الجانب الاوروبى على 3 قوائم وان كان من الصعب التوصل الى اعفاء يصل لدرجة الصفر على بعض السلع المصنعة مثل البسكويت والربات.

وان كان يلزمنا مجموعة من السلع يمكن من خلالها ان نجعل الجمارك صفرا لانه وفقا لشروط الجات التى تؤكد ضرورة وجود كم كبير من السلع حتى تكون الجمارك عليها صفرا، وقد اخترنا سلعا معينة اما ان تكون مطلوبة بشكل ملح بالنسبة لمصر او ان الجمارك عليها من 1٪ الى 5٪، فقط أولا يتم استيرادها من الاصل.

وفيما يتعلق بالقائمة الثانية قام الجانب الأوروبى بحذف الجوانب المتعلقة بالمكون الصناعى فى حين لم يحذف الجمارك على المكون الزراعى، ولكن فى النهاية يمكن ان نقول انه قد تم تخفيض الجمارك بنسبة تصل الى 50٪، وهذه القائمة تتضمن الزبادى والعجائن والأرز وقبطاطس وسلعا اخرى.

كما أنه سيكون هناك اعفاء للرسوم على المكون الصناعى بالنسبة للقائمة الثالثة اضافة الى خفض فى الرسوم يصل الى 30٪ على المكون الزراعى، ولم تحصل على هذه النسبة أية دولة اخرى، مؤكدا ان القائمتين الاخيرتين تضم سلعا مصرية يمكن من خلالهما تحقيق طفرة فى الصادرات المصرية، اضافة الى وجود قائمة اخرى تتعلق بالمربات، وقد طلبنا من الاتحاد الاوروبى تخفيضات عليها، وقد كان الخلاف حول تسميتها، ما اذا كانت سلعا زراعية مصنعة، او صناعية.

وفى النهاية تبين وجود ادارة خاصة للمربات فى الاتحاد الاوروبى، وقد حصلنا على حصة للمربات بدون جمارك، فى حين ستظل الرسوم الجمركية على المربات المستوردة من الاتحاد الاوروبى قائمة وبنسبة تصل الى 40٪ اى لا يوجد خفض جمركى على المربات المستوردة من الاتحاد الاوروبى اضافة الى ان الرسوم الجمركية على السلع الزراعية المصنعة الاوروبية ستتراوح ما بين 30٪ الى 25,5٪ وتزال هذه الجمارك بحلول عام 2007.

السلع الزراعية

العالم اليوم: وماذا عن الملف الزراعى؟

السفير جمال بيومى: ان هذا الملف رغم اهميته الكبيرة الا انه لم يكن الملف المهم الوحيد، فمستقبل مصر فى الصناعة والسلع الزراعية المصنعة، وليس فى الزراعة على الاطلاق، ومن هنا فانا ارى ان الملف الزراعى هو اصعب الملفات ولكنه ليس اهمها، وتكمن الصعوبة فى وجود تعنت من جانب الاتحاد الاوروبى وقد قضينا عاما باكمله، دون الحصول على عرض زراعى ملائم وقد تمت مضاعفة الحصص الزراعية المصدرة الى الاتحاد الاوروبى، بما يصل الى 635٪ من قدرات مصر الزراعية الحالية.

اضافة الى انه متاح لنا التفاوض على ثلاث سنوات على الاتفاق.. فى المقابل تم منح الاتحاد الاوروبى تنازلات على 17٪ من اجمالى الواردات الاوروبية الى مصر.. على سبيل المثال الواردات من الزيت سيتم استيراد 400 الف طن، ويتم خفض الرسوم الجمركية على 20 الف طن منها بواقع 2,5٪ فالعروض مناسبة ومفيدة بالنسبة لمصر.

واؤكد ان قوائم النشأ المدونة فى صيغة الاتفاق هى نفس القواعد الموجودة فى اتفاق عام 1977 بين مصر والاتحاد الاوروبى، وهذه تعد المفاجأة الاولى، ثم هناك قواعد بديلة لاكتساب النشأ الوطنى، والتى تتضمن تغيير البند الجمركى او ادخال تعديلات صناعية، اضافة الى الاستفادة من عمليات التراكم الاقليمى للمنشأ من الحدود العربية الاخرى علاوة على امكانية رد جميع الرسوم الجمركية على مدى 9 سنوات بعد ذلك يمكن استرداد فارق الرسوم بين الرسوم الاوروبية والرسوم المصرية ولخيرا حصلنا على استثناءات لـ 15 سلعة صناعية ويمكن التقدم بطلبات للحصول على استثناءات لسلع اخرى حتى بعد التوقيع على الاتفاقية

العالم اليوم: ماذا عن المساعدات المالية الأوروبية؟

السفير جمال بيومى: ان مصر تحصل على الحصة الاكبر من المساعدات الاوروبية الموجهة إلى الدول المتوسطية وتصل نسبة ما تحصل عليه مصر إلى 30٪ من اجمالى المساعدات الاوروبية لمنطقة المتوسط.. التى تضم نحو 12 دولة متوسطية. ورغم ما يردده البعض من حصول اسرائيل على مساعدات، إلا أن هذا غير صحيح على الاطلاق. فاسرائيل لا تحصل على مساعدات أوروبية.

العالم اليوم: وما التوقعات لاجندة مصر التجارية فى الفترة القادمة؟

السفير جمال بيومى: انه فى غضون العام الجارى سيتم الغاء الجمارك مع 20 دولة افريقية (تجمع الكوميسا) وفى عام 2004 سيتم اقامة اتحاد جمركى مع هذه الدول وفى عام 2003 سيتضح شكل تحرير التجارة الدولية كما سيتم إقامة منطقة تجارة عربية حرة متوسطية فى عام 2015 يتم الانتهاء من اقامة منطقة التجارة الحرة الاورو متوسطية وتضم نحو 800 مليون مستهلك، وإذا اضفنا مناطق التجارة الحرة الاخرى نجد أن السوق المصرى يخاطب اسواقا ضخمة تضم نحو 1.1 مليار نسمة وهذا فى حد ذاته سيحفز المستثمرون على التدفق على مصر للاستفادة من فرص هذه الاسواق وبهذا تكون مصر مؤهلة للحصول على شهادة كونها منطقة جذب للاستثمارات فى العالم.

مستقبل الصناعة الهندسية؟

العالم اليوم: ما تاثير الاتفاقية على الصناعات المصرية خاصة الصناعات الهندسية؟

الدكتور نادر رياض هذه الصناعات تعد بمثابة البنية الاساسية للصناعة فنحن نجد انفسنا فى مستوى يتطلب أن نكون جادين وان نهتم بمستوى التدريب والتخصص حيث ان المنظومة الصناعية لابد أن تتعامل حتى تكون مؤثرة.. فنحن حتى الان نعتمد على الهندس الذى لابد ان يؤهل نفسه ذاتيا بعد التخرج لدراسة اقتصاد الدولة والمؤسسة وهذا عبء ينبغى الا نلقيه على عاتق المواطن فلدينا تخصصات تتناول المنتجات المتناهية الصغر والاخرى الكبيرة، ولابد أن يكون هناك اهتمام بالتعليم والتدريب ونقل التكنولوجيا، وإيجاد كوادر قادرة على استخدامها لاحداث نهضة تكنولوجية وهذا يأتى فى اطار الاهتمام بالبحوث والتطوير.

وهناك سؤال يلح على هو عدد الصناعيين المهتمين بمسألة البحوث والتطوير، والقادرين على تحمل كاليف المالية اللازمة لذلك وإذا ما تم توفير التمويل فمن اين يحصل على الخبرة والتدريب حتى يرتقى إلى مستوى المنافسة والهندسة ومن هنا فإنه لابد من الاهتمام بهذه القضايا، حتى نكون مؤهلين للمنافسة العالمية انه لابد من تأهيل انفسنا حتى نتعامل مع الجانب الأوروبى وعدم الانضمام إلى اتفاقية الشراكة سيؤدى إلى وضع أكثر سوءا بالنسبة لمصر ورغم ان الاتفاقية ستفرض تحديات الا أننى أرحب بهذه التحديات لان ذلك سوف يفرض ضرورة النهوض وتقريب المسافة مع الجانب الاوروبى وكل ما يتردد عن وجود أخطار فى الاتفاقيات التى توقعها مصر مع العالم الخارجى. ينطوى على نواح ايجابية يجب ترجمتها ليس إلى معارضة ولكن إلى خطة عمل وتأهيل.

وهذا كله يستدعى ضرورة الاهتمام بتدريب العمالة وما اريد ان اقوله ان المسئولية وخطة العمل وتحويلها وانجاح تنفيذها كل ذلك يعود علينا بالنفع فى النهاية ومن هنا يمكننا ايضا ان نستفيد من هذه الاتفاقية وغيرها وإذا كنا دون المستوى من حيث التدريب وغيره فلن نتمكن من الاستفادة من هذه الاتفاقيات فالامر ليس متعلقا بالنوايا الطيبة ولكن ينبغى تحويل الصناعة الوطنية إلى قوة وطاقة واننا لا نستشعر خطرا من اتفاقيات الشراكة بل اعتبرها الحل الوحيد للحاق بركب الدول المتقدمة ونحن من خلال هذه الاتفاقيات يمكن لنا ان نتحدث عن مشاكلنا وايضا نجد من يستمع إلينا فلماذا نتقلق..

وإذا كانت هناك ملاحظات على بعض البنود فهذا امر وارد، وهناك ايضا مجموعة مستفيدة ومجموعة اقل استفادة، وايضا هناك مجموعة فى مرحلة ما ستضرر.. وما اود ان اؤكد عليه هو ان تقلك بعف الكيانات أو الشركات الكبيرة لايعنى على الاطلاق موتها ولكن يمكن فى المقابل ان تجد الوحدات الصغيرة التى جاءت فى ظل هذا التفكيك تكون اكثر افادة وتحقق نجاحا اكبر..

العالم اليوم: وماذا عن تاثير صناعة النسيج والمنسوجات

عادل العزبى: أريد ان اتعرض لصناعة النسيج والملابس الجاهزة على اعتبار اننى متخصص فى الاصل فى هذا المجال وسوف ابدأ بطرح سؤال فى البداية هل نحن جادون فى هذه الصناعة؟ ان امامى دراسات وابحاث وندوات بدأ اولها فى مارس 1976 فى مصر هذا القطاع قطاع الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة.. وهذا الكلام نشر قبل ذلك فى العالم اليوم وكان هناك تقرير عن بحث قطاعى عن المنسوجات المصرية مقدما إلى الهيئة العامة للغزل والنسيج وممول من اليونيدو ثم تواترت الابحاث والدراسات والمؤتمرات لمدة 24 سنة حتى الان.. وسؤال ماذا تحقق فى هذه الصناعة من مارس 76 حتى الان.. هل تم تطوير فى قطاع وصناعة الغزل والنسيج خلال هذه الفترة واجابتى وبامانة شديدة وباستثناءات قليلة جدا لا لم يحدث تطوير فى صناعة الغزل والصناعة والتجهيز .. وذلك يرجع لاننا غير جادين ولكن على الجانب الاخر كان هناك تقدم فى صناعة الملابس الجاهزة مشيرا إلى اننا بالضبط كالتلميذ الذى لا يذاكر فهو غير قلق والعكس بالنسبة للتلميذ الذى يذاكر فهو فى قلق مستمر.. ومن هنا يمكن لى أن اقول ان اغلب رجال الصناعة لايذاكرون وبالتالى فهم قلقون..

ولو تذكروا فى الربع الاخير لعام 98 عندما قامت موجة اعلامية تنادى بتحرير الاقمشة وان نستورد اقمشة، وامامى القرار ولائحته فى الجريدة الرسمية، واتحدى أى واحد يؤكد لى وجود أى بند يتعارض مع الصناعة المصرية.. لا يوجد منتج واحد قطنى ابيح استيراده، فالذى تمت الموافقة عليه يتمثل فى اقمشة منسوجة من الحرير ووبر نعام منتوف.. وكتان وكلها منتجات لا توثر اطلاقا ولو بنسبة 5٪ على الصناعة المصرية.. بينما الصورة الذهنية لدى الجميع منتج وتاجر ومستهلك ان البلد استوردت كميات هائلة وانه حدث ضرر على الصناعة المحلية، وهذا غير صحيح على الاطلاق.. وأؤكد ان عدم الاحتكاك والتلاحم مع العالم الخارجى من جانب اصحاب الاعمال فى مصر لنا يعنى وجود خوف، وأنا اقول لاصحاب الاعمال لانه فى مصر لا يوجد حتى الآن قاعدة من رجال الاعمال بالمعنى العلمى والاقتصادى المعروف.

والمشكلة للاسف تكمن فى انفسنا نحن اصحاب الاعمال، هل نحن مستعدون لتأهيل انفسنا، والاعتراف بالحقائق حلوة كانت ام مرة ثم هل نحن قادرون على مواجهة هذه الحقائق.. العلاج معروف ومتوافر ولكن هناك تخوفا من تعاطى هذا العلاج، اذن العيب فينا نحن.

وللاسف هناك قاعدة موجودة فى مصر حيث يوجد بطء شديد ما بين اتخاذ القرار وتنفيذه وبالتالى تكون كل الفرص الممكنة قد ضاعت.. وأنا على سبيل المثال يؤلمنى اننا من أجل نماء القطاع الخاص والذى انتمى اليه ان نمالك المستهلك أو المواطن العادى لجئنا عند قرار المنسوجات الذى لا يمس قطاع الصناعة من بعيد أو من قريب رغم كل ما قيل وكل ما نشر فى الربع الأخير من عام 97 وبداية عام 98. لجأنا إلى مخالفة احدى اتفاقيات الجات التى وقعنا عليها وهى اتفاقية العوائق الفنية واصدرنا قرارا غير قابل للتنفيذ بهدف الحد من استيراد الاقمشة ثم اتبعته الحكومة بقرار اخر خاص بالملابس الجاهزة تحسبا لما قد يحدث فى عام 2000 أو 2005.. واعتقد ان هذا الأسلوب لم يعد يصلح وينبغى عدم اللجوء اليه فى مصر اطلاقا.. ولابد من مواجهة الحقائق بحلوها ومرها كما هى..

والمشكلة الحقيقية وجود تحديات لساسية تواجه هذه الصناعة فى مصر وأكبر تحد هو التحدى النفسى، فالكل يخشى من الغول القادم، ولا بد من مواجهة هذا التحدى من خلال الاستعداد الحقيقى اضافة إلى وجود تحديات اخرى قد تكون تاريخية أو تراكمية من أيام القطاع العام أو تحديات اخرى لادخال التكنولوجيا أو تحديات القدرة التنافسية سواء فى الأسواق الداخلية أو الخارجية.. كما ان علاج جميع هذه التحديات يكمن فى وجود قدر من الجدية والاتقان ومواجهة الحقائق.

العالم اليوم: اننا امام وضع غريب جدا فالناس تناقش شيئا لم يصدر النص الخاص به بعد وهذه سابقة غير معقولة، كما اننا لا نفهم لماذا لم تعرض الحكومة حتى الان المسودة التى تم التوصل اليها، وبالتأكيد فان هذه المسودة ليست سرية.. وبدلا من الكتابات المنشورة فى مختلف الصحف عن فحوى هذه المسودة لماذا لا تقوم الحكومة بعرضها على الناس.

ولاننا لا نملك النص الرسمى لهذه المسودة فاننا لانملك سوى ان نطرح التساؤلات التى تثيرها هذه التكهنات..

أول هذه التساؤلات خاصة بالمادة الثانية من مشروع اتفاق الشاركة، حيث يقال ان هذه المادة تنطوى على انتهاك صريح للسيادة المصرية يربطها الاتفاق بالالتزام المصرى بحقوق الإنسان والسلوك الديمقراطى وفقا للتصور الأوروبى لهذه الحقوق وتلك السلوكيات. وهذا يعنى ان الأوروبيين يستطيعون لى ذراعنا فى أى وقت بحجة تفسيرهم الخاص لأى موقف نتخذه بدعوى ان هذا الموقف مخالف لحقوق الإنسان على النحو الذى يعرفونه هم:

الا ترى أن هذه المادة تمثل بهذا الشكل انتهاكا بالسيادة الوطنية؟

السفير جمال بيومى: السؤال قائم على افتراض نص غير حقيقى.. فلا يوجد فى المسودة ما يقول ذلك.

«العالم اليوم» الا يعنى هذا أن مطالبتنا بنشر النص كان كفيلا بتوضيح الصورة واغلاق الباب امام هذه «الشائعات» من البداية؟

السفير جمال بيومى: فى الحقيقة ارى ان ذلك لم يحدث من قبل على الاطلاق فلم يحدث ان تم عرض نص اتفاقية قبل الانتهاء منها ولو حتى على مجلس الشعب بما فيها اتفاقية كامب ديفيد قبل توقيعها.. وبالتالى فانت قبل اى شىء قد اخترت مفاوضا وينبغى ان تثق فيه والا كان من الواجب عدم اختياره أو تفويضه فى هذا الموضوع من الاصل.. فمثلا عمليات التفاوض التى جرت بين كل من روسيا وأمريكا وكانت لها حكاية شهيرة وعرفت فى هذا الوقت باسم «حديث الغابة»، حيث ذهب المفاوض الروسى والأمريكى للتفاوض على معاهدة الحد من الصواريخ، فعندما دخلوا فى الحديث وجدوا ان الموقف متباعد، فتقاربوا على المستوى الانسانى، وأثناء سيرهم فى احدى الغابات بعد عشرات الجولات ومن هنا اطلقوا عليها حديث الغابة، وعندما وجه احدهم سؤالا للاخر عن سبب القلق الذى يعانى منه فرد عليه الاخر فان هناك عددا من النقاط لا يمكن التنازل عنها لان فى ذلك ضررا كبيرا وفى النهاية توصلوا لاتفاق بعد رجوعهم من الغابة ولكن عند عرضه على الحكومتين تم رفضه وكذلك تنحية هذين المفاوضين.. حدث هذا بين فريقى التفاوض والمهم كيف تكسب ثقة الجانب الاخر فى التفاوض ومن خلال هذه التجارب الإنسانية.

السفير جمال بيومى

جمال بيومى:

■ لا نقوم بعمل اتفاق جديد مع الاتحاد الأروبى ولكنه استمرار لاتفاق 1977

■ حصلنا على 100 مليون يورو لتحديث التعليم و110 ملايين لتحسين البنية الأساسية و100 مليون للصندوق الاجتماعى و250 مليونا لتطوير الصناعة

نادر رياض — عادل العزبى

المشاركون فى الندوة

السفير جمال بيومى
مساعد وزير الخارجية

د. نادر رياض
مستشار لجنة الصناعة فى مجلس الشعب ورئيس شركة بافاريا مصر

د. عبدالباسط السباعى
مستشار اتحاد الصناعات

محاسب سمير عارف
رئيس شركة الأهرام للمعادن وعضو مجلس ادارة جمعية الصناعيين

د. هانى سرور
رئيس جمعية مستثمرى السادس من اكتوبر ورئيس شركة هايدلبرغ ميديكال

أ. عادل العزبى
رئيس شركة السويس للملابس

مهندس عمر الدماطى
رئيس شركة دومتى لصناعة الألبان

شريف عرفان
مسئول الاعلام فى مجموعة شركات السلاب

ادار الندوة

سعد هجرس

اعدها للنشر

عزة نصر
مجدى عبيد
مصطفى خلاف

من العالم اليوم

أمل الشاذلى
جيهان الصاوى

نادر رياض:

علينا أن نرحب بالتحديات التى تفرضها الاتفاقية لا أن نهرب منها

عادل العزبى: -

لا توجد حتى الآن قاعدة من رجال الأعمال بالمعنى العلمى